

الشعبية: مصداقية السلطة والحكومة على المحك بسبب سياسة التمييز بين موظفي غزة والضفة



23 أكتوبر 2019 - 11:23

كدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن الحكومة الفلسطينية في رام الله "ما زالت تتكأ في معالجة قراراتها التي عززت من سياسة التمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وولدت قناعات بين أبناء شعبنا بأن الحكومة هي لجزء من أبناء شعبنا وليست حكومة الكل الفلسطيني".

وقالت الجبهة في بيان صحفي صباح الأربعاء: إن "الحكومة الفلسطينية ما زالت تصر على الاستمرار في فرض قانون التقاعد المالي غير القانوني، والمماثلة في إعطاء كافة الحقوق الوظيفية لموظفي تفرغات 2005 والاكتفاء بحلول تسكينية استمرارًا لسياسة عدم المساواة في صرف الرواتب".

وأوضحت أن موظفي القطاع حصلوا في عملية صرف المتأخرات على 75% من رواتبهم، في حين بلغت نسبة الصرف لموظفي الضفة 100%، بالإضافة إلى ترك هؤلاء الموظفين فريسة لتوحش البنوك ما أشر إلى إصرار السلطة على الاستمرار بسياسة التمييز، وضربها بعرض الحائط كل الدعوات والنداءات لوقف هذه السياسة الظالمة.

ودعت الجبهة الحكومة وقيادة السلطة إلى التراجع الفوري عن هذه السياسات التي تُشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الأساسي الفلسطيني، وتغرز من سياسات التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وإلى اتخاذ إجراءات عاجلة باعتماد موظفي تفرغات 2005 كموظفين رسميين وإعطائهم جميع حقوقهم التي يكفلها القانون وقانون العمل، وتوحيد عملية صرف الرواتب بين غزة والضفة، وإلغاء قانون التقاعد المالي غير القانوني.

ونبهت إلى أن مصداقية السلطة والحكومة على المحك، وأن شعبنا الفلسطيني ينتظر وقف سياسات التمييز، وإنصاف موظفي غزة بإلغاء التقاعد المالي وصرف كامل المستحقات والمتأخرات لكافة الموظفين، بالإضافة للمساواة في صرف الرواتب للجميع.